



Copyright © King Saud University

١٦٠
ر. س الرسالة الولدية في آداب البحث والمناظرة ، تأليف محمد بن

ابی بکر المرعشی (- ۱۱۵۰ هـ) . بخط محمود بن احمد ،

• 51105

۱۰۲۹ ۱۰۱۰ اق ۱۷ س ۲۱×۵۵ اسم

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن .

مجمع المؤلفين ١٢ : ١٤ ، الظاهرية فلسفة ومنطق ٢١٢

۱- المنطق أ- ساجقلی زاده ، محمد بن ابی

بكر - ١٥٠١ هـ - بيد الناسخ ج - تاريخ النسخ .

رسالة في فن المناظرة

لمحمد الميرغني

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	اسم الكتاب
الرسالة الولية في فن المناظرة	اسم المؤلف
الرقم ١٠٢٩	تاريخ النسخ
مكتبة الميرغني	عدد الأوراق
١١٥٥	ملاحظات
القياس ١٩,٥ x ١٢,٥	
٥٥٨,٥٣	

[illegible]

مستند بان التعريف لفظي ببيان صحة هذا المنع ان التعريف قسري لفظي
وحقيقي والاول تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة على ذلك المعنى
بالنسبة الى السامع وهو طريق اهل اللغة ويجوز بالاعم والاخص والاول
كقولهم سعدان نبت والثاني كقول القاموس لها لثو لعب اقول و
اللعب نوع من اللثو والثاني يراد به التفصيل بذكر العام او الاو والخاص
ثانيا كقولك الانسان حيوان فاطو ويشترط فيه المساوات على مذهب
المتأخرين فيبطل بعدم الجمع او بعدم المنع والقدا يجوزو التعريف بالاعم
والاخص اما الاول ففي موضع يراد به التعريف تمييز المعرف عن بعض الاشياء
لاشتباها هم به كما اذا اشتبه المثلث بالدائرة عند السامع واريده تميّزه
عنها فقط يقال المثلث شكل مضلع واما الثاني ففي موضع يراد به التعريف
بيان الافراد المشهورة والاله اعلم **فلا صاحب** التعريف منع الكبرى مستندا
بان المراد تمييز المعرف عن بعض الاشياء او بيان افراد المشهورة ننظر فتح
الله عليك **فصل** في بيان منع الصفوي في تقرير السابق لعلم ان
الصفوي فيه تحمل القضييتين فاذا قلت انه غير جامع لفرد فلا في فكذلك قلت
ان المعرف صادق عليه والتعريف غير صادق عليه واذا قلت انه غير مانع عن
مادة فلانية فكذلك قلت عكس المذكور فلا صاحب التعريف ان يمنع كلاما
من بينك القضييتين وسند ذلك المنع في القالب نحو المراد بالمعرف او التعريف

أو التعريف فاعرف سهل الله عليك **وهو** في تقرير الإبطال بالثبات
 وهو أن هذا التعريف مستلزم للدور والنس وهو محال وكل تعريف هو
 مستلزم المحال فهو فاسد ولا مجال للمنع الكبري هنا بل يمنع الاستلزام و
 سنده في الغالب تحرير التعريف أو يمنع الاستحالة مستنداً بأن هذا الدور
 غير محال وأن هذا النس غير محال وبيان محالهما عن عدم محالهما في علم الكلام
 وكيفك هذا الإجماع هنا **علم** أنه قد ينقض التعريف بأنه ليس بأجل
 من المعرف كتعريف النار بأنه شيء يشبه النفس في اللطافة أقول والنفس
 أخف من النار ومن شرائط صحة كونه أجلى من المعرف وأما استعمال الانفا
 القريبة وإرادة المدلول التزامي وأما استعمال اللفظ المشترك أو المجاز بدون
 القريبة الواضحة المعينة للمراد فهو يذهب حسن التعريف لأصحته إذا كان
 المعنى المقصود أجلى من المعرف **وهو** أشهر أن ناقض التعريف مستلزم
 وموجبه مانع ومعناه أن الاعتراض على التعريف لا يكون إلا بطريق الدعوى
 بطلانه والاستدلال على ذلك الدعوى بما عرفت والجواب عن ذلك منع مقدّم ذلك
 الدليل وقد عرفت لكن هذا إذا لم يدع صاحب التعريف بأن هذا التعريف
 حد أو رسم فإذا ادعى أنه حد فكانه ادعى أن العام والخاص الذي فيه من الذاتية
 فيسمى العام جنساً والخاص فصلاً وإذا ادعى أنه رسم فكانه ادعى أن أحدهما أو
 كلاهما من العرضيات فيجوز الاعتراض بمنع كونهما من الذاتيات أو بمنع كون

كون أحدهما أو كلاهما من العرضيات ومورد المنع هنا الدعوى الضمنية
 فاعرف ودفع هذا إنما يكون بالثبات الذاتية والعرضية وهذا غير
 لما قيل إن غير الذاتي عن العرض غير **واعلم** أن كون الحد بمعنى التركيب
 عن الذاتيات إنما هو عرف أهل الميزان ومن واقفهم وأما في عرف أهل العربية
 فهو التعريف للجامع المانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات فلمن
 قال يحذف كذا أن يدفع المنع المذكور بأن المراد به عرف أهل العربية **ثم اعلم**
 أن المنع الذي هو الاعتراض إنما وقع في هذه الرسالة فهو بمعنى طلب
 الدليل ويسمى نقضا تفصيليا ومناقضة وقد يستعمل في بعض الكتب
 بمعنى الدفع مطلقا سواء كان بطلب الدليل أو بالإبطال والاستدلال
 ثم إن طلب الدليل قد يخلو عن ذكر السند كان يقا لا نسلم ما ذكرته أو يقال
 هو متون ولا يزداد على هذا القدر ويسمى هذا متعاجزا وقد ذكره مع سند
 ومسمى تفصيل السند في باب التصديق والمنع المجرد صحيح لكن
 المنع مع السند أقوى منه والسند في عرفهم ما يذكر لتقوية المنع وإتمامه
 النقض بدون قيد التفصيل فهو بمعنى إبطال الشيء بدليل **الباب الثاني**
 في التقسيم فهو ما تقسم الكلي إلى جزئياته وأما تقسيم الكل إلى أجزاء
 والكلي وكل يسمى مقسما ومورد القسمة ويسمى الجزئيات والأجزاء
 أقساما ويسمى كل قسم بالنسبة إلى القسم الأخير فيسمى ويسمى

قسم الذي دخل في القسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين الاقسام وشروط
 صحة التقسيم الجمع والمنع ويسمى الاول **المصر** **مصر** ومعناه ان لا يترك
 في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى الثاني لا يذكر في التقسيم
 ما لم يدخل في المقسم ومن شرائطه ايضا تباين الاقسام **مصر**
 في تقسيم الكلي الى جزئياته ومعناه ضم قيود الى المقسم فقد يذكر المقسم
 في الاقسام صريحا كقولك الانسان اما انسان اسود واما انسان ابيض
 وقد يدخل في مفهوم الاقسام كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف
 وقد يحذف وهو مراد كقولك الانسان اما ابيض واما اسود ثم ان
 هذا التقسيم اما عقلي واما استقرائي الاول ما لا يجوز العقل فيه قسما
 آخر ويكون ذكر الاقسام بالترديد بين الاثبات والنفي كقولك المعلوم اما
 موجود اول والثاني ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء
 كقولك العنصر اما ارض او ماء او نار او هواء والتقسيم الاستقرائي
 حقه ان لا يرد فيه بين النفي والاثبات لكن قد يذكر في صورة الحصر العقلي
 بالترديد كذلك فيكون بعض الاقسام مرسلا اليته ومعنى ارساله ان
 يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء مما صدق عليه ومعنى هذا
 العموم ان يجوز العقل صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك اما ارض اول
 والثاني اما ماء اول والثالث اما هواء اول وهو النار والقسم الاخير مرسلا اي

اي لا يخصصه النار بحسب العقل بل بحسب الاستقراء **مصر** في الاعتراض
 عما حصر التقسيم فان كان عقليا ينقضه السائل بوجود قسم آخر يجوز العقل
 وان كان استقرائيا ينقضه بوجود قسم آخر متحقق في الواقع وقد يفتن السائل
 التقسيم الاستقرائي المراد بين النفي والاثبات تقسيما عقليا فيقول انه
 باطل لجواز العقل قسما آخر كان يقول في تقسيم العنصر كما ذكرنا ان القسم
 الاخير لا يخصصه النار اذ يجوز بحسب العقل ان ينقسم الى النار وغيرها
 فيجاب عنه بان القسمة استقرائية والقسم الذي جوزته غيره محقق
 في الواقع والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الا بوجود قسم آخر في الواقع **فاداه** **فاداه**
 السائل بعدم الحصر فقد يجيب عنه القاسم بتحرير المقسم اعني ان يريد منه
 معنى لا يشمل الواسطة **مصر** قد ينقض التقسيم بانه يلزم فيه ان يكون
 قسم الشيء في الواقع قسما له وذلك اذا كان بعض القسم اعم من الآخر كما اذا
 قلت للجسم اما حيوان او نام فان الحيوان قسم في الواقع وقد جعل في هذا
 التقسيم قسما له ويجاب عنه بمنع التروم المذكور مستدرا بالتحرير اعني ان
 يراد نام غير الحيوان وقد ينقض بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع
 قسما له وذلك اذا كان بعض الاقسام مياينا للمقسم كما اذا قلت الانسان
 اما فارس او زنجي فالفارس قسم للانسان لانها قسمان من
 الحيوان وقد جعل في هذا التقسيم قسما له وقد ينقض بان القسم فيه اعم



في المقسم كما اذا قلت الانسان اما ابيض او اسود فيجاب عنه بان المقسم
 يعتبر الاقسام وقد ينقض بانه تقسيم الشيء الى نفسه وذلك اذا كان بعض
 الاقسام مساويا للمقسم كتقسيم الانسان الى البشر والزنجي **فصل**
 قد ينقض التقسيم بان فيه تضاد الاقسام اي صدقها على شيء واحد وذلك
 اذا كان بين الاقسام كلها او بعضها عموم من وجه كما اذا قلنا الحيوان اما انسان
 واما ابيض لانهما يصدقان على الانسان الابيض قال في شرح المطالع الموقر
 من التقسيم التمايز **فصل** اقول يعني من التمايز التباين لكن التضاد
 انما يبطل به التقسيم الحقيقي وهو جعل المقسم اشياء متمايزة في الواقع
 ولا يضر التقسيم الاعتباري وهو تقسيم الكل الى مفهومات متباينة متميزة
 في العقل وان كانت متصادقة في الواقع كتقسيم الكل الى اقسام الخمسة مع انها
 متصادقة في الملون كما بينت الفناري فقد يعترض على التقسيم بانه باطل
 لتصادق الاقسام فيه فيجاب عنه بانه تقسيم اعتباري يكفي فيه تمايز
 الاقسام بحسب المفهوم ولا يضره التضاد اقول فالشيء الواحد باعتبار
 انصافه بمفهوماته متخالفة له يعتبر اشياء متعددة فيدخل في الاقسام
 المتعددة فاعرفوا ولولا ان هذا او ان سقوطه لكان لردكم بيانها هذاكم الله
فصل في تقسيم الكل الى اجزائه هو تقسيم ماهية المقسم يذكر
 اجزائه فليس فيه ضم قيود الى المقسم بشرط الحصر وتباين الاقسام

الاقسام ودخول كل قسم في المقسم كتقسيم المعجون الى غسل وشوبة والخبز
 الاعتراض عليهم ودفعه **فصل** اعلم ان معنى تحريم المراد ارادة بمعنى غير
 ظاهر من اللفظ كإرادة الخاص من العام بقريته المقابلة لكن لا تصح لإرادة
 المجاز بدون العلاقة المعتبرة المذكورة في علم البيان فيراد القرس من
 الكتاب مثلا واما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فلا تجب اذا كان المحرم
 مانعا لان المنع يكفي الجواز والقرينة المانعة انما تشترط للقطع بالمنع المجازي
 لا التجويز **الباب الثالث** في التصديق وما في معناه من المركبات
 الناقصة اعلم ان التصديق اذا قاله احد يقال له الدعوى والمدعى وقائمه المعلن
 لان من حقه التعليل عليه فان لم يكن مقرونا بدليل ولم يكن بديهيا جليا فلا
 فلساثل ان يمنعه ومعناه طلب الدليل عليه وان كان بديهيا جليا فلا يصح
 منه ويسمى مكابرة وان كان مقرونا بدليل فلست تثل حينئذ ثلث وظائف
 المنع والمعارضة والنقض فهنا ثلث مقالات المقالة الاولى في المنع اعلم
 ان للساثل منع مقدمة الدليل اذا لم يستدل المعلن عليها ولم يكن بديهيا جلية
 ولا يصح منع المدعى لان المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل الا ان يراد منع
 الشيء من مقدمات دليله ولا مجازة النسبية ورأيت من بعض العظماء
 منع المدعى الدليل بسند او لا ثم منع مقدمة من مقدمات دليله
 المنع اما مجرد عن السند او مقرونا به والسند ما ذكره المانع لرغم انه يستلزم

نقيض الممنوع وبقي الاستتار به جواز عقلا فقد يذكر على سبيل التجوز
كان يقال لانتم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا وقد ذكر على
سبيل القطع كان يقال كيف وهو ناطق او يقال انها يصح ما ذكرته لو كان
غير ناطق وليس كذلك وما كان في السند الجواز لا يتوقف صحة المنع
على اثبات السند الذي ~~شبه من مقدمات دليله~~ ~~فان يحار في النسبية~~
~~ورأيت من بعض العظماء~~ ذكر على سبيل القطع ويسمى المنع الذي سنده
هو الصورة الثالثة حللا لان فيه بيان مبنى المقدمة المتوقعة والحل هو
بيان منشأ القلط واكثر وقوع الحل بعد انتفاء الاجمالي ويستعرف
نقض الاجمالي ~~الواجب على المعلل عند منع ال~~ ~~ثلاث مدعا~~ الغير
المدلل او مقدمة دليله اثبات ما منعه لان هذا مطلوب المانع وذلك
الاثبات نوعان احدهما ذكر دليل ينتج الممنوع والاخر ابطال السند المساوي
للمنع لان باطله يبطل نقيض الممنوع فيثبت عينه لاستحالة ارتفاع
النقضين وبيان هذا ان معنى ماوات السند للمنع وخصيصة منه
مساوية لنقيض الممنوع وخصيصة منه وآسرها بالاحتمال العقلي خمسة
اقم المساوي والاخص مطلقا والاعم مطلقا والاعم من وجه
والمباين والمباين والكل فاذا قلنا هذا الشيء ليس بصاحك لانه ليس
بانسان فان قال السائل لانتم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا

ناطقا فهذا استد مساه لنقيض الممنوع وهو انسان وان قال لم لا يجوز ان يكون
رجيا فهذا اخص مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون حيوانا فهذا اعم مطلقا
وان قال لم لا يجوز ان يكون ابيض فهذا اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون
حجرا فهذا مباين والمباين والاعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما ولا يتقع المعلل
ابطالهما والاستناد بهما السائل والمساوي والاخص مطلقا يجوز الاستناد
بهما لكن لا يتقع المعلل ابطال الاخص بل ابطال المساوي واما الاعم مطلقا
فلا يجوز الاستناد به لكن يتقع المعلل ابطاله لو استد به السائل واعلم ان
الممنوع لو كان مقدمة دليل المعلل فالمرسل وظيفة اخرى للتخلص عنه وهو اثبات
المدعى بدليل آخر وذا الفحاص من وجه فاعرف ~~المدعى~~ وعند اثبات المعلل
مدعا او مقدمة بدليل او باطل السند للسائل ان يمنع شيئا من مقدمات
الدليل والابطال مالم تكن يدريسية جلية فاذا منع ياتي فيه التفصيل السابق
~~مع السائل~~ مقدمة دليل المعلل فلا يصح المعلل وذلك اذا ذكر المانع
سندا يشمل الاعتراف بدعوى المعلل كما اذا قال المؤمن العالم حادث
لانه معتبر واثبت الصغرى بانه لا يخرج عن الحركة والسكون فقال الفلاني
لانتم عدم خلوصه مالم لا يجوز ان يخرج عنه كما في آن حدوثه فهذا السند
فيه اعتراف بحدوث العالم ~~لوا بطل السائل~~ ~~بالدليل المدعى~~ الغير
المدلل او مقدمة دليل المدعى قبل ان يستدل المعلل على تلك المقدمة فهذا

يسمى غصبا لأن الاستدلال منصب المعلن وقد غصبه السائل واختلف
 في أنه مسموع يجب على المعلن ان يجيب عنه ام لا والمحققون قالوا انه غير مسموع
 ومن قال انه مسموع يقول ان للسائل ان يقول اردت المتع مع السند وما ذكرته
 في صورة الابطال والاستدلال فيستحق الجواب في البينة قال في التوضيح
 ينبغي لمن حكم بفما مقدمة معينة ان يورد اعتراضه عليها على سبيل
 المنع ^{لا على سبيل} الا بطلان لئلا يقول الخصم انه غصب فيحتاج الى العناية انتهى
ومما الغصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صح منه
 فالمعارضة ليست بغصب لانه ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال
 المعلن عليه وليس منه الدعوى بعد الاستدلال عليه صحيحا وكذا النقض
 ليس بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل
 لان المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال من مقدمتين عليه والدليل
 لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمتين والدليل لا ينتج الا
 مقدمة واحدة وهنا بحث وسع عرف المعارضة والنقض **فصل**
 اعلم ان السائل قد منع تقريبا دليل المعلن ومعنى التقريب سوق الدليل
 على وجه يستلزم المدعى وتقريره ان لانه استلزام هذا الدليل المدعى
 وقد يجعل ويقال لانه التقريب او التقريب ممنوع والتقريب انما يتم
 اذا انتج الدليل عين المدعى او بما يساويه او الاخص منه مطلقا واما

واما اذا انتج الاصح فلا تقرب كان يكون المدعى موجبة كلية وينتج الدليل
 موجبة جزئية **ومما** قيل لا يمنع النقل والمدعى الاجاز ومعه لا يستعمل
 لفظ المنع وما يشق منه في طلب الدليل عليهم الاجاز وبيان ذلك ان
 المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ولما لم يكن النقل والمدعى
 مقدمة من دليل فتلك هذه النقل ممنوع وهذا المدعى ممنوع مجاز عن طلب
 الدليل مطلقا واما اذا استعملت لفظا آخر في طلب الدليل عليهم فلا مجاز
 كان تقول لانه هذا النقل او هذا المدعى او هو مطلوب البيان هذا المدعى
 الغير المدلل واما ان كان مدلا فطلب الدليل عليه باي لفظ كان مجاز في النسبة
 والمواد طلب الدليل على شئ من مقدمات دليله وكيفية هذا البيان هنا
 علمك الله كما لم تعلم **فصل** لما كان الواجب على المعلن عند منع المانع هو
 الاثبات كما عرفت تفصيله فلا ينفعه منع المنع ومعناه منع صحته وتقريبه
 لانه صحة ورود هذا المنع لم لا يجوز ان يكون المنوع بدلييا جليا **وكذا**
 منع صلاحية السند للسند **فصل** وكذا ابطال صلاحية السند **فصل**
وكذا لا ينفعه منع السند الذي ذكره على سبيل القطع قال الشارح المنع
 منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات للمقدمة الذي يجب على المعلن
 عند منع المانع انتهى **وكذا** لا ينفعه ابطال عبارة المانع بمخالفتها القانون
 العربي فاستقال المعلن بهذه الاعتراضات انتقال منه الى بحث آخر يجب

هذا لا يقع منه صلاحية السند للسند مستلزما هو
 انما ابطال صلاحية السند مستلزما هو

على التنازل رفته فان كان استغاله بها بدون اثبات ما منعه التنازل فقد
عجز عن اثبات مدعاه فالجزم فيه وانتقل الى بحث آخر نعم ينفع المعلن
ابطال المنع مستدلا عليه ببداية ^{بداية} حليته وهذا بمنزلة اثبات المنوع وكذا
ينفع ابطال المنع بدعوى ان المنوع مسلم ^{بداية} عن المنع لكن هذا جواب الزامي
جدي فلا يصح عند ارادة اظهار الحق والممانعة ان يدعى حينئذ الرجوع عن تسليم
ما سلمه مالم يكن يدينه باجليا **المقالة الثانية** في المعارضة وهي اثبات التنازل
نقيض ما ادعاه المعلن واستدل عليه او ما يساوي نقيضه او الاخص من نقيضه
كان ادعى للمعلن الانسانية نشئ واستدل عليها فعارضه التنازل باثبات
انسانية او باثبات ضاحكية او باثبات انه زنجي وللتاثل عند ارادة
المعارضة ان يقول للمعلن دليلك وان دل على ما ادعيت لكن عندي ما
ينفيه اي ينفي ما ادعيت ودفع المعلن المعارضة اما بمنع بعض مقدمات
دليل المعارض او باثبات فساد دليله وهو انقضى وسيأتي تفصيل النقض
او باثبات الدعوى بدليل آخر وهو المعارضة على معارضة التاثل وفكون
هذه المعارضة دافعة لمعارضة التاثل بحث ثم ان المعارضة تنقسم
الى المعارضة في المدعى وهو ان يثبت التاثل خلاف مدعى المعلن بعد اثبات للمعلن
مدعاه والى المعارضة في المقدمة وهي ان يثبت التاثل خلافا لمقدمة دليل
المعلن بعد اثبات المعلن تلك المقدمة **المقالة الثالثة** وكل منهما تنقسم الى ثلاثة

الثلثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل مدعى المعلن مادة وصورة كما
في المغالطات العامة الورد ويسمى تلك المعارضة قليا ومعارضة على سبيل
القلب قال ابو الفتح المغالطات العامة الورد هي الادلة التي يمكن ان يستدل
بها على جميع الاشياء حتى النقيضين مثل ان يقال الشيء الذي يكون وجوده
وعدمه مستلزم للمطلوب اما موجودا او معدوم واما ما كان يلزم بثبوت المطلوب
اقول فاذا استدل به الفيلسوف على قدم العلم فنعارضه بالاستدلال به على حشو
وان كان غيره مادة وعينه صورة تسمى معارضة بالمثل كان يقول الفيلسوف
العالم قديم لانه اشر القديم وكل ما هو اشر القديم فهو قديم فنعارضه بانه
حادث لانه متغير وكل متغير حادث وان غيره صورة تسمى معارضة بالغير
سواء كان غيره مادة ايضا كما اذا عارضنا في الصورة المذكورة بان العالم حادث
لانه اشر المختار ولا شيء من القديم باشر المختار او كان عينه مادة وهذا صريح
به عصاف في شرح الاداب العسدي ومثاله انه يستدل المعلن على مدعاه
بمغالطة عامة الورد فيعارضه التاثل بايراد تلك المغالطة على نقيض
مدعى المعلن بصورة اخرى غير ما اختاره المعلن **المقالة الثالثة** في النقض
وقد يقيد بالاجمالي ومعناه ان يدعى التاثل بطلان دليل المعلن مستدلا بانه
جاري مدعى آخر مع تخلف ذلك المدعى عنه وكل دليل هذان في اطل لانه
الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى لان المدعى لازم له وبطلان

لازم يدل على بطلان المزوم كان قلنا للفلسفي المستدل على قدم العلم بانه
اشرا القديم انه جار في الحوادث اليومية اي ينتج قدم الحوادث اليومية مع
انها حادثة بالبداية ولا يجاب عن هذا النقص بمنع الكبرى بل يمنع الصغرى
ولما كانت الصغرى مشتملة على مقدمتين يمنع الجريان تارة وبالمختلف اخرى
وقد يستدل الناقض على بطلان دليل المعلن بانه مستلزم للدور والتسلي
وهو محال وكل ما يستلزم المحال فهو محال ولا مجال لمنع الكبرى هنا ايضا
لا قد يمنع الاستلزام وقد يمنع الاستحالة لان بعض الدور والشرع
غير محال وقد يجاب عن النقص باثبات المدعى بدليل اخر وهذا المقام
من وجه واعلم ان المعارض والناقض اذا لم يذكر دليل فلا يسمع دعواها
البطلان ويسمى دليل النقص شاهدا ان قلت اليس قلت ان منع مجموع
الدليل بمعنى طلب الدليل عليه قلت لا لانه تكليف بما لا يطاق لان الدليل
لا ينتج الا مقدمة واحدة وهنا بحث **نص** اعلم ان الناقض قد
يترك بعض اوصاف دليل المعلن عند اجراءه في مدعى اخر فيسمى ذلك نقضا
مكسورا فلم يعلل منع الجريان مستد ابدا للوصفي المتروك مدخلا في العلوية
وقد يبطل التل هذا السند باثبات ان لا مدخل لذلك الوصف بالكلية
في العلوية مثاله قال الشافعي لا يصح بيع الغائب لانه بيع مجهول الصفة
فناقضناه بانه جار في تزوج امرأة غائبة لانها مجهولة الصفة مع

مع انها صريحة فقد حذفنا فيه قيد المبيعة **نص** لا ينقض الدليل وغيره
بالاستحالة على التطويل والاستدراك او الخفاء الى غير ذلك مما يميز به حسن
فلا يصح لاحد المناظرين ان يقول للآخر ان ما ذكرته باطل لان المعنى الذي
ادريته مما ذكرته من العبارة يصح اذا واه باحسن منها وانما لا يصح ذلك النقص
لان وجود الطريق الراجح لا يوجب بطلان المرجوح وانما يصح الاعتراض
به على حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس
من ذآب المناظرين وهو هنا استثناء وهو ان كون التعريف اخفى من المعروف
يبطله كما عرفت **نص** قد ينقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها
مستدلا بمخالفتها لقانون اللغة او الصرف او النحو وقد يجاب عنه بمنع مخالفتها
مستدلا بمذهب من مذاهب اهل العلم العربية يصح عليه تلك العبارة وقد
استظهر ان ناقض العبارة مستدل ومعناه ان الاعتراض على العبارة
بمخالفتها لقانون العربي لا يصح على طريق المنع لكن هذا النقص لا ينفع
المعلن عند منع المانع مدعاه او مقدمة دليله بل هو انتقال منه الى بحث آخر
قفطن وبالمجمل ان النقص اربعة نقض التعريف ونقض التفسير
ونقض الدليل ونقض العبارة واما طلب الدليل على المدعى او المقدمة فلا
يسمى نقضا مطلقا بل نقضا تفصيليا **نص** اعلم ان التركيب الذي
اذا كان قيدا للقضية فذا تصديق معنى فيرد عليه المنع كان يقول هذا

انسان روى فلا تائل ان يمنع روميه فقط فان اثبت روميه بدليل قلت تائل
 ان يمنع مقدمة ذلك الدليل ويعارضه او ينقض والمتفطن لا يخفى عليه ذلك واذا
 لم يكن قيد القضية كان قال احد غلام زيدا او خمسة عشر فلا يعترض عليه
 بشيء الا بمخالفة ذلك اللفظ القانون العرفي اذا خالفه **ومنه** واذا
 اجاب المعلن عن اعتراض السائل بجواب مبنى على ما سلمه السائل بان يثبت
 ما منه السائل بدليل مثمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع علم المعلن
 بان الذي سلمه باطل فذا جواب التامى جدوى لا تحقيقى وليس الغرض منه
 اظهار الحق بل التزام الخصم فقط وكذا اثباته بمغالطة مع علمه بانه مغالطة
 فلا ينبغي للمعلن ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متعنتاى طالبا لثمة المعلن
 لا طالبا لاثبات الحق والجواب التحقيقى هو الجواب الذى يثبته المعلن على ما
 علم حقيقته لكن السائل اذا سكت ج يحصل الالتزام وان منع ما سلمه
 من قبل فله ذلك اذ له ان يدعى التردد بعد الحزم ما لم يكن ما سلمه بدينه
 جليا واذا قيل ان المانع لا مذهب له **ومنه** ثم لنشرع في بيان المناظرة
 على تقدير النقل ان كنت ناقلا فان لم تلزم صحة المتقول فلا يرد عليك
 الا طلب تصحيح النقل وهذا معنى منع النقل فله ان تثبت نقلك
 باحضار كتاب مثلا وان التزمت وصحة وذلك لا يتصور الا فى المفرد
 والانشاء فيرد عليك الابحاث السابقة الا ان لا يجب الايمان به ومن

9
 ومن التزام صحة حكمك عليه بانه صحيح او تقوية مقالك به **مخالفة**
 ثم ان البحث بين المعلن والسائل اما ان ينتهى الى عجز المعلن عن دفعه اعتراض
 السائل او الى عجز السائل عن الاعتراض على جواب المعلن اذ لا يمكن جريان
 البحث الى غير النهاية وعجز المعلن يسمى في العرف الخاما وعجز السائل
 التاما ويقال لغم السائل المعلن والزم المعلن السائل ويقال المعلن ملزم
 والسائل ملزم بفتح الحاء والزاء فاضافة الا فى م الى المعلن اضافة المصدر
 الى مفعوله وكذا التزام السائل ثم ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض
 وذاسؤال المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار عن معنى اللفظ او
 عن وجه التركيب او عن تفصيل الجمل وهذا ليس داخل في المناظرة ولكن
 مشعور به ولا يباس بذلك عند خفاء المسئلة عنه **ومنه** ان علم ان
 حاصل منع مقدمة الدليل ونقيضه ابقاء دعوى المعلن بلا دليل وليس
 حاصل نقيضه ابطال الادعوى المعلن اذ الدليل ملزم للدعوى ولا يلزم من
 ابطال الملزوم ابطال اللازم اذ يجوز ان يكون له ملزوم آخر لجواز عموم
 اللازم فيجوز ان يكون للمدعى دليل آخر وكذا حاصل المعارضة المساوقة
 اعني ان يسقط ويبطل دليل المعارض دليل المعلن وبالعكس اذ الدليل
 الصحيح لا يدل على خلاف مدلوله فيبقى مدعى المعلن بلا دليل وليس حاصل
 المعارضة ابطال الادعوى المعلن فاقوى الاعتراضات ابطال المدعى

الغير المدلل بدليل وان سمي ذلك غصبا واسلمها بالمنع اذ لا يجب له

سند ولا دليل ومن اراد الاستقصاء في فن المناظرة

فعليه برسالتنا المعمولة لتقرير القوانين

المناظرة وعلى المستقدين احسن الله ارشادهم

عن احديهما ان يستفقدوا لي ولوالدي

ويدعونا بنا بالجنة والنعم الباقية

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

والحمد لله الذي بعزته وجلاله

تم الصالحات ويحان

ربنا رب العزة عما

يصفون وسلام

على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

كتبه

الضعيف

Copyright © King Saud University

المذنب المحتاج
الرحمة العظمى

محمود بن احمد

غفر الله لهما
ولا ستاذننا

سارح

١١٥٥
٢٠٠٥

